

العراق/ اِنتخابات برلما نيّة سمتها الطائفية الحادّة



بدأ النّـاخبون العراقيون التّـصويت في أوّل اِنتخابات برلمانية يشهدها العراق منذ هزيمة تنظيم داعش، ويخوض أكثر من سبعة آلاف مرشّح في 18 محافظة اِنتخابات هذا العام من أجل الفوز بمقاعد في البرلمان الّـذي يضمّ 329 مقعدا، ولا يتوقّع سوى عدد قليل من النّـاس أن يحقّق الزّعماء الجدد اِستقرار والاِزدهار الاِقتصادي اللّـذين طالما تعهّدوا بتحقيقهما.

ويواجه العراق صعوبة في إيجاد صيغة للاِستقرار، منذ أن أدّى غزو قاده الولايات المتّحدة إلى إسقاط صدّام حسين في 2003، ولم تؤدّ السّياسة إلاّ إلى إصابة معظم العراقيّين بخيبة أمل، ويدور خلاف منذ عشرات السّنين بين الجماعات العرقية والدّينية الثلاث الرّئيسية وهي الشّيعية العرب الّـذين يمثّلون أغلبية والسّنة العرب والأكراد.

وتحوّل معظم مدينة الموصل الواقعة بشمال العراق إلى أنقاض في القتال الّـذي اِستهدف طرد تنظيم داعش، وسيطلب إعمارها مليارات الدّولارات، ويعاني الاِقتصاد من الرّكود، وما زالت التوتّرات الطائفية تشكّل تهديدا أمنيا كبيرا، كما أنّ القوّتين الرّئيسيّتين الدّاعمتين للعراق وهما واشنطن وطهران على خلاف.

ويرى محلّلون أنّ رئيس الوزراء حيدر العبادي يحظى بتقدّم طفيف،

ولكن فوزه ليس مضمونا. وقام العبادي، الذي كان يُنظر إليه في الماضي على أنه غير كفء، بتحسين موقفه بالاٍنتصار على تنظيم داعش الذي كان يحتلُّ ثلث العراق. ولكنّه يفتقر إلى الجاذبية الشعبيّة كما أنّهُ أخفق في تحسين الاقتصاد. ولا يمكن أيضا للعبادي الاعتماد فقط على أصوات طائفته، لأنّ قاعدة الدّاخلين الشعبيّة تعاني من الاٍنقسام بشكل غير معتاد هذا العام. وبدلا من ذلك فإنّه يتطلّع للحصول على دعم من الجماعات الأخرى. وحتى إذا فازت "قائمة الدّصر" الّتي تضمّ مرشّحي العبادي بمعظم المقاعد سيّتعيّن عليه خوض مفاوضات معقّدة من أجل تشكيل حكومة ائتلافية. ومنافسائه الرّئيسيان من الشعبيّة أيضا وهما سلفه نوري المالكي وهادي العامري قائد فصيل شيعي مدعوم من إيران.

وقضّى العامري أكثر من 20 عاما يحارب صدّام من منفاه في إيران. ويقود العامري البالغ من العمر 63 عاما "منظمة بدر" الّتي تمثّل العمود الفقري لقوّات المتطوّعين الّتي حاربت تنظيم الدّولة الإسلاميّة. ويأمل بالاٍستفادة من الاٍنتصارات الّتي حقّقها في ميدان القتال. وسيتمثّل فوز العامري اٍنتصارا لإيران الّتي تخوض حروب بالوكالة من أجل الدّفوز عبر الشّرق الأوسط.

ولكنّ عراقيين كثيرين يشعرون بالاٍستياء من أبطال الحرب والسّاسة الّذين تقاعسوا عن إصلاح مؤسّسات الدّولة وتوفير الخدمات الصحيّة والتّعليمية اللاّزمة.

ويقول منتقدون إنّ سياسات المالكي الطائفية خلقت مناخا مكّن تنظيم داعش من كسب تعاطف بين بعض السّنة مع اٍجتياحه العراق في 2014. وتمّ تهمة المالكي بعد فترة وجيزة من ذلك بعد أن ظلّ في السّلطة ثماني سنوات ولكنّه الآن يشعر بأنّه مستعدّ للعودة سياسيّا. وعلى العكس من العبادي، برسالته المتجاوزة للطائفية، يصوّر المالكي نفسه مرّة أخرى على أنه البطل الشّيعي، ويقترح التخلّي عن نموذج اٍقتسام السّلطة غير الرّسمي المطبّق في البلاد، والّذي يضمن لجميع الأحزاب الرّئيسية تمثيلا في الحكومة.

ويعتبر المالكي، الذي ضغط من أجل اٍنسحاب القوّات الأمريكيّة، والعامري مقرّبين من طهران أكثر بكثير من العبادي.

وتقسّم المناصب الحكوميّة العليا بشكل غير رسمي بين الجماعات الرّئيسية في البلاد، منذ سقوط صدّام حسين وَاٍنتهاء هيمنة الأقلّيّة السّنية الّتي اٍستمرت عشرات السّنين. وخُصّص منصب رئيس الوزراء

وفقاً لهذا التّقسيم للشّعبة فيما خُصّص منصب رئيس البرلمان للسّنّة. أمّا الرّئاسة، وهي منصب شرفي في نظام الحكم العراقي، فقد خُصّصت للأكراد. فيما يختار البرلمان الشّخصيات الّتي تشغل تلك المناصب.

ويخوض أكثر من سبعة آلاف مرشّح في 18 محافظة الانتخابات هذا العام، من أجل الفوز بمقاعد في البرلمان الّذي يضمّ 329 مقعداً. ويحدّد الدّستور العراقي مهلة 90 يوماً لتشكيل حكومة بعد إعلان نتائج الانتخابات رسمياً.